دولة القانون نتهج سياسة "الرفض المسبق" لمقررات "النجف" قبل انعقاده

الدملوجي لـ (المدى): اجتماع الصدر سيقرر مصير المالكي

□ بغداد / إياد التميمي

بعد رفض كتلة الاحرار التابعة إلى التيار الصدري مسودة الإجابة على رسالة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وبعد يومين من انتهاء مهلة الـ15 يوما جاء الرد الصدري سريعاً ، فكانت الدعوة إلى اجتماع النجف والذي من المؤمل أن يخرج بنتائج وقرارات بحق المالكي و ائتلافه، أقل وصف لها بأنها ستكون قاسية عليه وقد تجعله خارج اللعبة السياسية بحسب ما يراه المراقبون، الأمر الذي دعا ائتلاف دولة القانون إلى الرفض المسبق لنتائج اجتماع النجف قبل انعقاده.

المكان هذه المرة هو مقر اقامة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي شهد توافداً ولأول مرة لزعماء وشخصيات سياسية للتباحث بشأن مقررات اجتماع أربيل التي لم يجب عليها التحالف الوطني بالإضافة إلى ذلك سيتم الإعلان عن مشروع وحدوي دعا إليه مقتدى الصدر قبل أيام، حيث وصف مقربون من الصدر أن هذا الإعلان يحمل في طيّاته رؤية واضحة وحزمة متكاملة من الحلول لتفكيك الأزمة التي تعصف بالمشهد السياسي.

وابتعث رئيس الجمهورية جلال طالباني نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس ووزير الخارجية هوشيار ممثلين عنه للحضور في الاجتماع الذي دعا إليه زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر وشارك في الاجتماع كل من رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ورئيس المؤتمر الوطني أحمد الجلبي ووفد من التحالف الكردستاني ضم فؤاد معصوم والقيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح بالاضافة الى وفد من القائمة العراقية ضم النواب حسين الشعلان وحمزة الكرطاني وعضو العراقية جواد البولاني والنائب المستقل صباح الساعدي.

بالمقابل يرفض ائتلاف دولة القانون اي مقررات تخرج عن اجتماع النجف معللا الاسباب بعدم تسلمه دعوة الحضور.

وقال القيادي في الائتلاف عزت الشابندر إن "ائتلاف دولة القانون لم يتسلم اي دعوة لحضور اجتماع القادة في محافظة النجف لذا فهو غير معني بما سيتمخض عنه الاجتماع".

واوضح الشابندر أن "ائتلافه يعتقد أن المشروع الديمقراطي الوحدوي الذي اعلن عنه هو عنوان تنطوي تحته توجهات شخصية وحزبية".

واعتبر الشابندر اختيار محافظة النجف لعقد الاجتماع "محاولة لاستغلال المدينة المقدسة التي كان من المفترض عدم المساس بمكانتها وقدسيتها ولا تسييسها تحت اي ذريعة".

من جانبها كشفت الناطق الرسمي باسم ائتلاف العراقية النائبة ميسون الدملوجي ان هناك إجماعا وطنيا برفض عودة المناهج الدكتاتورية ، مهما كان شكلها ، وجميع الكتل بدأت تشعر بخطورة الامر، مما دعا هذه القوى إلى ان تجتمع بشكل مكثف.

ورجحت الدملوجي أن اجتماع النجف قد يخرج بمقررات مهمة ولعل اهمها هو طلب تقديم مرشح جديد من التحالف الوطني ، بديلا عن المالكي ، وضمن الآليات الدستورية.

معتبرة ان التحالف الوطني بشكل عام لم يجب على مقررات اجتماع اربيل الشهر الماضي.

وتوقعت الدملوجي ان يشن ائتلاف دولة القانون حملة اعلامية شرسة ضد مقررات اجتماع النجف، على حد قولها.

وعن مشروع زعيم تيار الصدري الوحدوي اكدت الدملوجي ان اجتماع يوم امس يعتبر داعما للمشروع بشكل قوي خصوصا اذا ما كان مشروعا وطنيا صادقا ، يعكس رؤية القادة بتحمل المسؤولية بعد ان وصلت العملية السياسية الى طرق مسدودة .ورجحت الدملوجي أن اجتماع النجف بغياب ائتلاف دولة القانون هو نهاية المالكي على اعتبار انه لم يحترم اراء الشخصيات السياسية. ودعتْ المالكيَ إلى "تنفيذ مطالب الأغلبية السياسية"، مؤكدة أن "عدم الالتزام بمبادرة أربيل ومبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني سيؤدي إلى سحب الثقة عن الحكومة الحالية".

من جانبها وصفت عضو القائمة العراقية هذه الاجتماعات بشكل عام بمضيعة للوقت على الرغم من المشاركة الفاعلة سواء التي كانت بزعيمها إياد علاوي في اجتماع اربيل ام برئيس البرلمان اسامة النجيفي الذي يمثل العراقية باجتماع النجف حسب ما اكدته النائبة انتصار علاوي للمدى.

وقال النائب عن القائمة العراقية أحمد العلواني أن جميع المبادرات التي تطلقها بعض الاطراف السياسية لحل الأزمة الراهنة مضيعة للوقت وتشتيت للجهود ما لم تكن هناك مكاشفة ومصارحة بين المتخاصمين.

ويقوم بعض السياسيين بين فترة و أخرى بطرح مبادرات كان آخرها مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني والتي تهدف لإخراج العملية السياسية من المأزق الكبير الذي تمر به بسبب التجاذبات بين الأطراف المشاركة في العمل السياسي وعدم التنازل والقبول بأي صيغة حل ناجعة فضلا عن الاجتماع في النجف الأشرف بعد انتهاء المهلة التي منحتها ورقة اجتماع أربيل التشاوري للمالكي.

واضاف العلواني أن "المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية واضحة ولا تحتاج الى دعوات ولقاءات هنا وهناك لأنها تؤدي الى تشتيت بوصلة العمل السياسي في العراق بصورة كبيرة كونها لا تستند الى أساس ثابت، وفقدت قيمتها بسبب كثرتها".

وأشار النائب عن العراقية الى أن "هذه الاجتماعات والمبادرات لن تؤدي الى نتيجة سوى تكلم الآخر بلغة منمقة واسلوب مهذب لا يحل أي مشكلة بل سيؤدي إلى ابقاء الوضع كما هو عليه الى اجل غير مسمى".

وتابع العلواني أن "الحل الوحيد لحل جميع المشاكل العالقة هو عقد جلسات مكاشفة وصراحة بين الكتل المتخاصمة ليتم تناول جميع المشاكل المطروحة بصورة عقلانية تؤدي إلى حل جميع المشاكل بهدوء وروية فضلا عن توفير الإرادة الحقيقية والنية الصادقة للمضي قدما في تطبيق مبدأ الشراكة في الحكم".

ورجّحت كتلة الاحرار احد مكونات التحالف الوطني وجود "الكثير من الشخصيات السياسية الموجودة على الساحة حاليا تمتلك الكثير من المقومات التي تؤهلها لتكون بديلة عن المالكي مثل المقبولية من قبل الشعب والأطراف السياسية وعدم تمتعها بطابع "أزموي" يمكنها أن تتسلم زمام الامور بفاعلية وتأييد واضحين".

وأوضح التميمي أن "بديل المالكي يجب أن يكون شخصية كفوءة و قادرة على قيادة البلد في الفترة الحالية بحنكة سياسية كبيرة كون المرحلة الحالية تمثل أكثر مراحل العراق مصيرية في تأريخه الحديث.

وكان الصدر قد نفى الخميس الماضي خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع رئيس المؤتمر الوطني احمد الجلبي عقب لقائه في النجف نفى تسلمه " أي رد من ائتلاف دولة القانون عن رسالته المتضمنة تسع نقاط والتي ارسلها للتحالف الوطني عقب الاجتماع الخماسي الذي عقد في اربيل نهاية شهر نيسان الماضي وقد اكد ذلك الجلبي ايضاً في المؤتمر الصحفي.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني وزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس البرلمان أسامة النجيفي قد عقدوا اجتماعا تشاوريا في أربيل أواخر الشهر الماضي.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

عن الغرب "والحلاج" والمالكي

خلال بضعة ايام وجدت نفسي خاضعا لاستجواب لطيف وذكي اجراه مخرج افلام وثائقية من البرتغال، وصحفي امريكي منهمك بالشأن العراقي. الاول يحلم بصناعة فيلم عن الصحافة العراقية في عهد الانفتاح السياسي باعتبارها ظاهرة مثيرة نشأت وسط واقعية الدم وأحلام الحرية. والثاني كتب قصة مطولة عن هذه الصحافة قبل ٨ اعوام، وهو يعود محاولا قياس درجة اختلاف الامور حاليا.

وينتابني شعور ايجابي حين استمع الى اسئلة تأتي من حضارة مختلفة. فالآخر الحضاري مرآة استثنائية لذواتنا. والامر يشبه قصة هندية تحظى بإخراج بريطاني رائع مثل فيلم "المليونير المشرد"، في لحظة يجد الشرق انه بحاجة الى "فن" غربي متطور لسرد حكايته. كما يشبه الامر احيانا الدراسات العظيمة التي كان علماء غربيون ينجزونها حول موضوع شرقي، في حقل "الاستشراق". وما اجمل ما كتب ماسينيون الغربي عن الحلاج الشرقي ؟..الخ. وبالتأكيد فإن الاشخاص الغربيين الذين يكتبون عن اوضاعنا ليسوا ماسينيون، كما انني لست الحلاج، لكن الاسئلة تأتي "مسترخية" بهدوء الغرب واسترخائه، لتنظر بطريقة مختلفة الى كل توترنا وربما شعورنا بالضياع. وهذا المزج بين هدوء الغرب وتوتر الشرق كثيرا ما ينتج قصصا طريفة ويجعلني اعثر على اجابات جديدة لم تكن تخطر على ذهني في العادة.

السؤال الكبير الذي يطرحونه صعب حقا: هل اصبحتم افضل اليوم ؟ لماذا نرى العراقيين يصرون على العمل والحديث بتفاؤل نسبي، رغم كل مخاوفهم واسبابهم الكبيرة للقلق؟

وبين اسباب التفاؤل التي اقدمها للصحافة المستفهمة، امر يتعلق بتضاعف عوائد البترول ومجيء عمالقة النفط للعمل هنا. وهو امر يعني ان العراق ينفتح على العالم المتقدم رغم انف من يريد عزلنا والتحكم بمفرده بمصائرنا. والامر الآخر يتصل بالتغيير الذي يعم المنطقة ويعمم نموذج تعددية سياسية تحاول تعلم ان تتعايش مع بعضها وتتدرب على الاداء الديمقراطي. ونحن نراهن على ان شهوة الحاكم للاستبداد تصطدم بهاتين الحقيقتين وبحقيقة ان العراق لم يعد جزيرة معزولة يمكن للسلطان ان يفعل بين اسوارها الحديدية ما يشاء.. انها "شهوة في توقيت سيء" كما نردد دوما نحن انصاف المتفائلين.

وبين دواعي التشاؤم ذلك الاداء الفاسد لساستنا، واخبار من قبيل ان ٣٢٥ نائبا في البرلمان يريدون الحصول على قطع اراض تصل قيمة بعضها الى مليون دولار، وتسريبات من قبيل ان "اسبابا تافهة" تؤخر المشاريع وتجعل العوائل الفقيرة، تنتظر على قارعة الفقر حلما يموت كل يوم.

يسألك الغرب: كيف توازن بين دواعي تفاؤلك واسباب تشاؤمك، ومن الذي سيرجح الكفة ويشجعك على العمل بجد، او الانزواء والصمت؟ فأحدثه عن دبابتين او مدرعتين لا تزالان تتحكمان بحياتي وحياة الآخرين، منذ ٣٠ عاما. الدبابة او المدرعة الثانية لا تزال عند زاوية الشارع قرب السيطرة في محل عملنا او محل سكنانا. اما الدبابة الاولى فكانت تمر امام باب دارنا عام ١٩٨٠ لتخوض الحرب مع ايران. وبين هاتين الدبابتين مسافة طويلة هي كل العمر المحاط بالمخاوف والقلق.

اقول للغرب (بل اقول لنفسي صباح كل يوم) ان من المفترض اننا تعلمنا طيلة هذه المسافة، ان نعيش بين الدبابتين، وان نعلم تحت وابل ملايين القذائف سواء كانت من بارود، او قذائف الفشل والاخفاق والادارة السيئة وشهوات الاستبداد. وكان علينا ان نتخذ قرارا سريعا: اما ان نترك البلاد هاربين، او نتعلم كيف نعيش ونعمل بين دبابة ١٩٨٠ ودبابة ٢٠١٢.. وبين ما تعلمناه ان آلاف العراقيين ماتوا بصمت قرب الدبابة الاولى. وان ملايين العراقيين لا يريدون ان يموتوا بصمت قرب دبابة ٢٠١٢. ولذلك فإننا نبحث عن بقايا كرامتنا ونثرثر كثيرا ونتهور احيانا.. تحت شعار اننا لن نلقى مصارعنا بصمت مرة اخرى، وتحت تأثير اي شهوة استبداد تتلاعب بعواطف وقرارات سلطاننا اليوم.

الكتاب القادمون من الغرب يحاولون العثور على اجابات لعرض حكايتنا مع "الخوف والرجاء". ولا شك ان سلطاننا نوري المالكي او بقية السلاطين، لا يمثلون هدفا مثيرا كالحلاج بالنسبة الى العقل الغربي او احفاد ماسينيون، لكن الاجيال العراقية التي ظلت تولد قرب دبابة طيلة ٣٠ عاما، والاطفال الذين لا يزالون يولدون عبر السيطرات في "جمهورية نقاط التفتيش"، يمثلون حكاية تستحق ان تعرض عالميا. لا يزال لدى "الاستشراق" وماكنته الجديدة "الصحافة" الكثير مما يستحق ان يكتب عنه، ونأمل ان يعثر الغربيون على "قصص تفاؤل" كي يعرضوها، بدل كل مآسي الشرق التي كتبوا عنها طويلا!

مصدر نيابي يكشف عن وثيقة لمؤسسة الشهداء تؤكد وجود هدر للمال العام فيها

□ بغداد/المدى

كشف مصدر نيابي عن ملفات فساد مالي في مؤسسة الشهداء التابعة لمجلس الوزراء تتعلق بهدر المال العام.

وورد في الوثيقة التي كشفها المصدر وارسلها لوكالة كل العراق ان " قسم العقود في مؤسسة الشهداء تعاقد وبموافقة رئيس المؤسسة على استئجار بناية لشغلها لحساب الدائرة الادارية والمالية استنادا الى طلب الأخيرة مع أحد مالكي العقارات لمدة سنة واحدة وبمبلغ (١٦٥) مليون دينار بتاريخ العاشر من شهر تشرين الأول ٢٠١١ وتم دفع المبلغ لأصحاب العقار واستلام البناية منه بعد ترميمها من قبل المؤسسة والمالك بتاريخ ١٨ من كانون الأول من العام نفسه لكن لم يتم اشغال البناية لحد الآن وذلك لاستغناء الدائرة الادارية والمالية عنها".وأضاف ان " المالك وفق العقد المبرم معه استلم مبلغ الايجار وبما ان العقد هو "شريعة المتعاقدين" والطرف الثاني أي المالك لم يتنصل في التزاماته فلذا لا يمكن مطالبته باعادة ما استلمه من مبالغ "مشيرا الى ان " الفترة المتبقية أقل من سنة كون العقد ابتدأ من تاريخ استلام البناية المشار اليه اعلاه ".

واشار المصدر الى ان" المؤسسة بإيجارها لبناية لا تحتاجها هدرت مبلغ ١٦٥ مليون دينار وهذا هدر للمال العام ولابد من محاسبة القانون وهيئة النزاهة ولجنة النزاهة عليه ومتابعة الامر لكي لا تتكرر القرارات غير المحسوبية والتي تؤدي الى هدر الملايين دون فائدة وهناك الملايين من ابناء شعبنا بحاجة لاموالهم هذه التي يهدرها المسؤولون دون اكتراث ".

وتؤكد احصائيات غير رسمية وتقارير صحفية على أن الفساد المالي والاداري قد تسبب بهدر ملايين الدولارات من المال العام، وأن هذه الاموال يتمّ غسيلها عبر شراء العقارات وفتح شركات ومؤسسات وهمية خارج البلاد وداخله.

العراقية تعتبر حديث دولة القانون عن اعتذار المطلك للمالكي "أضغاث أحلام"

□ بغداد/المدى

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، امس السبت، حديث ائتلاف دولة القانون عن تراجع واعتذار المطلك عن وصف رئيس الحكومة نوري المالكي بالدكتاتور عبارة عن "أضغاث أحلام"، في حين أكدت أن أساب وصف المالكي بالدكتاتور لا زالت قائمة، ودعت الأخير إلى تطهير مكتبه وائتلافه من "النتوءات" التي تنشر دعايات كاذبة.

وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "حديث ائتلاف دولة القانون عن تراجع واعتذار المطلك عن وصف رئيس الحكومة نوري المالكي بالدكتاتور هو أضغاث أحلام"، مؤكدا أن "الجبهة العراقية للحوار الوطني ورئيسها صالح المطلك ما زالوا يتبنون مواقفهم على ضوء معطيات موضوعية".

وأكد الملا أن "الأسباب التي جعلت المطلك يصف المالكي بالدكتاتورية ما زالت قائمة"، داعيا المالكي "بصفته رئيس ائتلاف دولة القانون لتصحيح نهجه في إدارة الدولة وتبني الشراكة الوطنية، وتطهير مكتبه وائتلافه من بعض النتوءات التي ما فتأت تنشر الدعايات الكاذبة، بغية إرباك المشهد السياسي"، بحسب تعبيره.

واعتبر ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، اول من امس الجمعة ١٨ أيار الجاري، مبررات حجب الثقة عن نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك أزيلت بـ"اعترافه بذنبه"، لافتاً إلى أنه تم حل القضية سياسياً، فيما أكد أن المطلك سيستأنف حضور جلسات مجلس الوزراء.

ونفت الجبهة العراقية للحوار الوطني، اول من أمس الجمعة، ما تناولته بعض وسائل الإعلام عن تراجع رئيسها صالح المطلك عن موقفه السابق، بوصف المالكي بالتفرد والدكتاتورية، مؤكدة عدم عودته للمشاركة في جلسات مجلس الوزراء دون اتفاق على إصلاحات سياسية حقيقية وشراكة وطنية تعكس واقعاً جديداً في منهجية إدارة الدولة.

وكان ائتلاف دولة القانون أعلن، الخميس الماضي ١٧ أيار الحالي ، على لسان النائب ياسين مجيد أن رئيس الحكومة نوري المالكي وجه بسحب كتاب حجب الثقة عن نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، الذي وصل إلى اللجنة القانونية البرلمانية في ١٨ كانون الأول ٢٠١١.

ويأتي هذا الإعلان بعد تأكيد رئيس الوزراء نوري المالكي في ١٤ أيار الحالي أن قضية المطلك سياسية وقابلة للحوار.

البرلمان الكردستاني يتهم الحكومة المركزية بـ"انتهاك حقوق الأموات والأحياء" من الكرد

□ بغداد/المدى

اتهمت لجنة حقوق الإنسان في برلمان كردستان، امس السبت، الحكومة المركزية بأنها "تنتهك حقوق الأموات والأحياء" من الكرد، وفي حين طالبت رئيس الحكومة نوري المالكي، بعدم تسييس ملف المقابر الجماعية التي تضم في غالبيتها ضحايا عمليات الأنفال، انتقدت الجهات المعنية في الإقليم لضعف دورها في هذا الجانب.

وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان في برلمان كردستان سالار محمود في حديث لوكالة "السومرية نيوز"، إن "الحكومة الاتحادية برئاسة نوري المالكي تماطل في قضية كشف المقابر الجماعية وتكليف فرق متخصصة بفتحها"، مشيراً إلى أن "حكومة المالكي تعمد حالياً إلى انتهاك حقوق الأموات من الشعب الكردي بعد أن انتهكت حقوق الأحياء منهم".

وأضاف محمود أن "وزارة حقوق الإنسان في الحكومة الاتحادية أجحفت بحق ضحايا المقابر الجماعية بذريعة إجراء فحص الحمض النووي DNA للضحايا للتعرف على هوياتهم"، مبيناً أن "السبب الحقيقي وراء تأخير تسليم رفات الضحايا لذويهم يتمثل بأن حكومة المالكي سيّست ملف المقابر الجماعية".

وانتقد محمود وزارة الشهداء والمؤنفلين في حكومة الإقليم لـ"ضعف دورها في هذا الملف"، لافتاً إلى أن "هناك خمولاً في أداء بعض الدوائر المختصة في حكومة إقليم كردستان لاسيما في وزارة الشهداء والمؤنفلين بشأن دفن رفات أكثر من ٧٠٠ ضحية كان من المفترض أن يتم في نيسان الماضي لكنه تأجل إلى يوم ١٩ من هذا الشهر قبل أن يتم تأجيله مجدداً".

وأكد رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الكردستاني أن "المماطلة في البحث عن المقابر الجماعية وكشفها ونقل رفات المؤنفلين لا يعني إطلاقا أن الكرد سينسون حقيقة وجود ١٨٢ ألف ضحية من أبناء جلدتهم في تلك المقابر".